

المؤتمر العالمي الثامن للوحدة الإسلامية

(119- رجال). وواضح من قوله هذا أنّه يجعل المقطوع ضعيفاً لا يحتجّ به" (1). وقال ابن تيمية: "قال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين ليست حجّة. فكيف تكون حجّة في التفسير، يعني أنّها لا تكون حجّة على غيرهم ممّن خالفهم. وهذا صحيح. أمّا إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجّة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجّة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنّة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك" (2). تعقيب وتحقيق: التفسير- كما تقدّم- هو إيضاح مراد الله تعالى من كتابه العزيز، فلا يجوز الاعتماد فيه على الظنون والاستحسانات، ولا على شيء لم يثبت أنّّه حجّة من طريق العقل، أو من طريق الشرع، للنهي عن أتباع الظنّ، وحرمة إسناد شيء إلى غير إذنه. قال الله تعالى: **قُلْ أَرَأَيْتُمْ مِمَّا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ قُلْ فَجَعَلْتُمْ مِّنْ حَرَامٍ حَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِينَ لَّكُمْ أَمْ عَالِمُ الْيَقِينِ تَفْقَهُونَ** (3). وقال الله تعالى: **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عِنْدَهُ مَرْسُودًا** (4). إلى غير ذلك من الآيات والروايات الناهية عن العمل بغير العلم. ومن هذا يتّضح أنّّه لا يجوز اتباع أحد من المفسرين في تفسيره، سواء أكان حسن المذهب أم لم يكن، لأنّه من اتباع الظنّ، وهو لا يغني عن الحقّ شيئاً، بل الواجب على المفسّر أن يتبع الطواهر التي يفهمها العربي الصحيح، أو يتبع ما حكم به العقل الفطري السليم فإنّه حجّة من الداخل كما أنّ النبي صلى الله عليه وآله حجّة من الخارج، أو يتبع _____ 1- علوم الحديث ومصطلحة: 220. 2- التفسير والمفسّرون 1: 129. 3- سورة يونس 59. 4- سورة الإسراء 36.